



نتحوط لقضية «أسهم بوبيان».. ولدينا أدنى نسبة قروض غير منتظمة الموسى: الانكشاف على العقار المحلي زاد مخصصات انخفاض القيمة



علي الموسى

قال رئيس مجلس ادارة البنك التجاري الكويتي علي الموسى: إن البنك يسعى لبناء قاعدة المخصصات لعدد من الأمور، منها الانكشاف على العقارات واستحواد البنك على مجموعة من العقارات التي تمت نتيجة تسويات، مما يحتم على البنك التخلص منها.

وأضاف الموسى في مقابلة مع قناة العربية أمس، أن البنك يتحوط من قضية «أسهم بوبيان» خاصة بعد صدور حكم قضائي لصالح شركة دار الاستثمار، مشيراً إلى أنه يتمنى الفوز بالقضية. وكانت محكمة الاستئناف قد قضت برفض الدعوى المرفوعة من البنك التجاري

الكويتي حول الأسهم المتنازع عليها في بنك بوبيان مع الشركات التابعة لـ «الدار للاستثمار». ويختص موضوع الدعوى بتقديم التجاري لطلب لوقف تنفيذ حكم يقضي بأحقية دار الاستثمار في الحصة المتنازع عليها مع البنك التجاري في بنك بوبيان والبالغة نحو 19,5٪.

نتائج البنك

وفيما يخص نتائج البنك التجاري بالنصف الأول من 2017، أوضح أن النتائج الفصلية جاءت بتراجع الأرباح الصافية، إلا أن معدل القروض غير المنتظمة «مقياس جودة الأصول، لمزالت دون 0,5٪،

وتبلغ تغطيتها 1207٪. وتراجعت أرباح البنك بـ 68٪ في الربع الثاني من العام مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، لتبلغ 1,2 مليون دينار، وجاءت الأرباح أدنى من متوسط التوقعات البالغة 8,9 ملايين دينار، وأرجع الموسى ذلك إلى زيادة مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى، بالإضافة إلى انخفاض أرباح التعاملات بالعملة الأجنبية. وأشار إلى أن البنك تمكن من تحقيق أرقام قياسية في توزيع الأرباح في العام الماضي، وأن ما يقوم به الآن هو مراعاة أنواع كثيرة من الاحتياطات حتى يكون يمامن من استيعاب أي صدمة في المستقبل.

أعمال البنك بمصر لم تتأثر بهبوط الجنيه.. فالأموال لديه بالدولار السميطة: انخفاض النفط والانكشافات على العقار يتطلبان زيادة المخصصات



عبدالله السميطة

قال نائب الرئيس التنفيذي لبنك الأهلي الكويتي عبدالله السميطة إن 90٪ من الأرباح الفصلية للبنك أرباح تشغيلية، مشيراً إلى أن انخفاض النفط والانكشافات على العقار يتطلبان التحفظ وتجنب مخصصات. وأضاف السميطة في مقابلة مع قناة العربية أمس: «لدينا خطة لبناء المخصصات، سواء المحددة أو العامة، مخصصات النصف الأول من العام الحالي زادت نحو 28 مليوناً مقارنة بالنصف الأول من 2016، وهي حسب المخطط له، وحسب الاستراتيجية المحددة للبنك»، وأشار إلى تأثر بعض

القطاعات بهبوط أسعار النفط والوضع الاقتصادي بشكل عام، مثل القطاع العقاري، إلا أن البنك مستمر على نفس النهج. وحول أعمال البنك الأهلي الكويتي في مصر، قال إنها لم تتأثر بهبوط الجنيه، خاصة أن الأموال التي لدى البنك بالدولار، مشيراً إلى أن البنك الأهلي يساهم بنسبة جيدة، وخلال الفترة التي استحوذنا على البنك كان بنكا نامياً وهو يحقق نمواً.

وقال السميطة «نركز على تمويل شركات قطاع البترول والبنوك وشركات وشركات الحكومية وشبه الحكومية، ونتوقع أن

يكون الأداء جيداً، وأن تحقق نمواً كبيراً في 2017، وعلى نهاية السنة تكون نسبة كبيرة من أرباح المجموعة من أعمالنا في مصر». وكانت أرباح البنك الأهلي الكويتي في الربع الثاني من العام الحالي قد نمت بنسبة 5,5٪، لتبلغ 7,7 ملايين دينار. وعلى مدى النصف الأول، نمت الأرباح بنسبة 7,7٪، إلى 12,2 مليون دينار. وكان البنك قد ذكر أن نسبة القروض غير المنتظمة 2,5٪ من إجمالي القروض وأن تغطية تلك القروض وصل إلى 293٪ فيما وصلت معدل كفاية رأس المال 16,4٪.

مليار دولار مساهمة البنك في الإصدارات السيادية بالنصف الأول الناهض: ثلث أرباح «بيتك» من مساهمات الكيانات الخارجية



مازن الناهض

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بيتك التمويل الكويتي «بيتك» مازن الناهض، إن ثلث صافي أرباح «بيتك» التي بلغت عن النصف الأول من العام الحالي 81,6 مليون دينار بنسبة نمو 15,2٪، جاءت من مساهمات الكيانات التابعة الخارجية.

وأضاف الناهض خلال لقائه مع تلفزيون CNBC العربية أن محفظة التمويل حققت نمواً بلغت نسبته 9٪ لتصل إلى 8,9 مليارات دينار. لافتاً إلى أن النمو في محفظة تمويل الشركات ارتفع 28٪ وذلك نتيجة مشاركة البنك في تمويل مشروعات قطعية وتنموية ضخمة في الكويت.

وقال: إن حجم الإصدارات السيادية من الصكوك التي ساهم بترتيبها «بيتك» حول العالم خلال عام 2016 بلغت 1,6 مليار دولار، وبلغت الإصدارات السيادية في منتصف 2017 مليار دولار، معتمداً لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي،

متوقعا 500 الي 600 مليون دولار اضافية حجم مساهمات «بيتك» في الصكوك، قابلة للزيادة في حال وجود طلب من جهة سيادية ما.

وأشار إلى أن وزارة المالية أصدرت سندات قيمتها 8 مليارات دولار: 3,5 مليارات دولار لأجل 5 سنوات و4,5 مليارات دولار لأجل 10 سنوات، لافتاً إلى أن الإصدار شهد مشاركة واسعة من بنوك عالمية وبعض البنوك المحلية التقليدية، لافتاً إلى أن تصنف هذه السندات يرتبط بالتصنيف الائتماني للكويت، مؤكداً استعداد «بيتك» بتقديم خبرته والدعم اللازم لوزارة المالية لإدارة الدين العام عن طريق منتج الصكوك. وعن نقاط قوة البنك، قال الناهض إن «بيتك» يتمتع بقاعدة عملاء هي الأكبر على مستوى السوق المصرفي، كما يتميز بتقديمه باقة متنوعة وشاملة من المنتجات المصرفية والخدمات المصرفية تطورا بالإضافة إلى تنوع

قنوات التواصل مع العميل، مشيراً إلى أن «بيتك» قطع اشواط كبيرة في تحسين جودة الأصول، وتخفيض المصاريف، والتركيز على العمل المصرفي الأساسي لتحقيق استدامة في الأرباح. وأشار إلى أن البنك أصبح رائداً في تقديم الخدمات المصرفية المتقدمة والمتوافقة مع أعلى المعايير التكنولوجية، مؤكداً الحرص على تبني آخر التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي، حيث أطلق «بيتك» العديد من الخدمات الإلكترونية العصرية ومنها أجهزة «XTM» التفاعلية ذاتية الخدمة، واطلاق للمرة الأولى في الكويت، خدمة Visa Checkout لتسهيل عملية الشراء عبر الإنترنت بسرعة وأمان. كما أطلق 4 خدمات مبتكرة في مجال الحسابات المصرفية وخدمات مركز الاتصال، وغيرها من الخدمات الأخرى، مؤكداً مواصلة الجهود الابتكارية لتعزيز الخدمات المصرفية وتلبية تطلعات العملاء.

عموميتها أقرت بعدم توزيع أرباح «أرزان المالية»: نخطط لزيادة عدد المستثمرين والأصول المدارة



جاسم زينيل مقررثسا عمومية أرزان أمس (محمد هاشم)

يوسف لزم

قال رئيس مجلس ادارة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار جاسم زينيل إن المجموعة تدير اموالاً لها وللمغير تصل قيمتها إلى ملياري دولار تقريبا، وتوسعي إلى زيادة عدد المستثمرين وقيمة الأصول المدارة، حيث إن المجموعة لديها 20 شركة تابعة متنوعة الأنشطة، كما أنها متواجدة في بريطانيا وألمانيا والنرويج وأميركا وهولندا وليبنان ومصر والإمارات، كما استطاعت المجموعة أن تحقق نتائج ايجابية خلال عام 2016، وتمثلت في تحسين مؤشرات أداءه الرئيسية وتمت إعادة هيكلة بعض الأنشطة وتحسين بيئة العمل وتهيئة المجموعة لزيادة وتنوع أنشطتها في الفترة المقبلة. وأوضح زينيل في كلمته لمساهمي الجمعية العمومية الحادية المنعقدة أمس بنسبة حضور 81٪ من المجموعة استطلعت تحقيق إيرادات تشغيلية قدرها 9,8 ملايين دينار عن 2016 مقارنة مع 8,2 ملايين دينار، كما حققت المجموعة صافي أرباح 671 ألف دينار مقارنة بخسائر 6,9 ملايين دينار في نهاية 2015. وأضاف زينيل أن شركات المجموعة وفي مقدمتها «أرزان فروات»، استطاعت خلال 2016 الاستحواذ على أصول مميزة في المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، وكل هذه الأصول هي من ضمن استراتيجية الشركة التي تركز على الصفقات المدرة

الصغيرة والمتوسطة تطبيقاً لاستراتيجية المجموعة الجديدة ورؤيتها لسوق التمويل في المرحلة الحالية في ظل الأوضاع الاقتصادية المتقلبة، فقد أصبحت المجموعة أكثر تحفظاً في تمويل الأفراد لغرض شراء السلع الاستهلاكية والركبات، واستطاعت الشركة الحصول على عقود خدمات التحصيل. وتحدث زينيل عن شركة أرزان فينشر كإمتثال حيث تواصل عملها بنجاح وذلك عن طريق الاستثمار في 8 مشاريع بدءاً من الكويت ودي وسنن وفرنسيسكو (الولايات المتحدة الأمريكية)، تورنتو (كندا) ولندن. وقامت الشركة بتقييم ودراسة ما يقارب 300 شركة في 2016 مقارنة 253 شركة في عام 2015، كما إن إحدى شركاتها (كريم) لخدمات الاجرة والمواصلات تحت الطلب حققت نجاحاً كبيراً فاق التوقعات بتقييم حالي يصل إلى 1 مليار دولار. ووافقت الجمعية العمومية العادية على كل بنود جدول الأعمال المكونة من 16 بنداً كان أهمها عدم توزيع أرباح عن السنة المالية 2016 وعلى الاحتياطي القانوني بنسبة 10٪ بمبلغ 69 ألف دينار. وانتخب الجمعية مجلس إدارة جديد للسنوات الثلاث القادمة وهم وفاء القطامي وجاسم زينيل وإبراهيم الذريان وعصام العيسى ورامي عبدالله وعمار حاجبي وعبدالحاميد محرز ووليد الإبراهيم وصالح صالح السلمي.

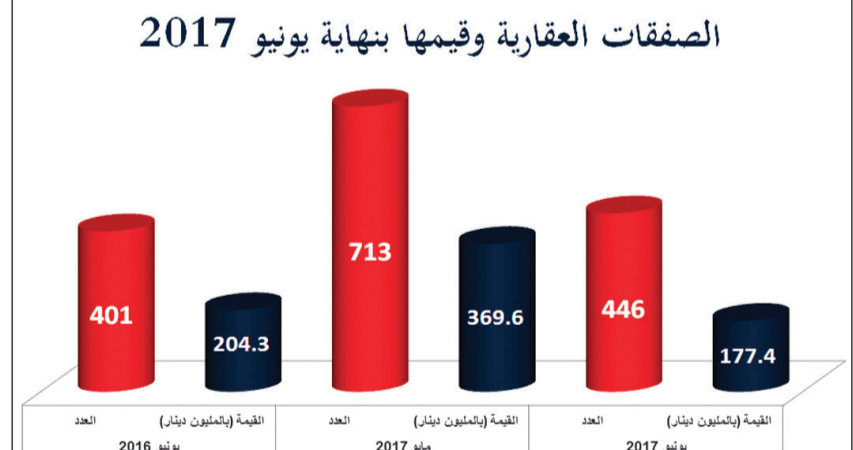
التي تحقق دخلاً شهرياً أمناً وثابتاً ضمن أسواق ناضجة، كما نسعى للتخارج من بعض الصفقات لتزويد عملائنا بالعوائد الكاملة لرووس الممولهم بحسب توقعاتهم. أما بالنسبة لشركة أرزان لإدارة الأصول فقال إنه في عام 2016 قامت بتطوير محافظها الاستثمارية لتكون متنوعة وتجنب المخاطر والتركيز على الأسهم الجيدة.

من جهة أخرى، قال المدير التنفيذي للمجموعة طلال البحر في كلمته بالتقرير السنوي أن الإدارة تراقب شركة أرزان لإدارة الأصول المالية التابعة والمتصلة بشركة مجموعة هيرمس أيفا الكويت وشركة أيفا للمسمرة في الأوراق المالية المصرية وشركة الاستثمارات المالية الدولية في الأردن، حيث نفذت الإدارة استراتيجيتها لإعادة هيكلة رؤوس الأموال لشركات الوساطة التابعة لها خصوصاً في مصر وتتمسك الإدارة بنظرتها الإيجابية لمصر لعدد من المزايا، و«أيفا للمسمرة» في الأوراق المالية في مصر هي المفتاح والعنصر الرئيسي في محافظتنا من حيث العائد الفعلي، حيث تجاوزت النتائج الفعلية التراجع التقديرية للعام 2016 بنسبة 30٪ وتركز الإدارة حالياً في خططها لتوسيع قاعدة عملائها من المؤسسات، من جهة، قال الشريك حسن جاسم زينيل في كلمته بالتقرير إن من ضمن شركات المجموعة أرزان للانتماء والتحصيل حيث تركز في أنشطتها على تمويل الشركات

**زينيل: مليارات دولار
حجم الأموال
المدارة للمجموعة
وللغير
المجموعة تنهياً
لزيادة وتنوع
أنشطتها خلال
الفترة المقبلة**

م	اسم المرشح	ملاحظات
1	وفاء أحمد القطامي	شركة الرنا للتجارة العامة والمقاولات
2	جاسم حسن زينيل	شركة ضاحية السرة العقارية
3	إبراهيم صالح الزريان	شركة منارة الأقف العقارية
4	عمار عبدالله العيسى	شركة كيفان الدولية العقارية
5	عماد طالب حاجبة	عضو مجلس الإدارة
6	عبدالحاميد محمد محرز	عضو مجلس الإدارة
7	رامي خالد عبدالله	شركة عسجد الكويت للتجارة العامة والمقاولات
8	ليلى عبدالكريم الإبراهيم	ضاحية الفيحاء العقارية
9	صالح ناصر السلمي	شركة الديرة القابضة

بلغت 177 مليون دينار.. مقارنة بـ 370 مليوناً في مايو 52٪ تراجعاً شهرياً بتداولات يونيو العقارية



تظهرت احصائيات التداول العقاري الصادرة عن ادارة التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل تراجعاً كبيراً في إجمالي أعداد العقارات المتداولة خلال شهر يونيو الماضي مقارنة بشهر مايو بنسبة بلغت 37٪، حيث تراجع إجمالي أعداد العقارات المتداولة إلى 446 عقار بنهاية يونيو مقارنة بـ 713 عقاراً في مايو أي بواقع 217 صفقة، فيما تراجعت القيمة الإجمالية للعقارات المتداولة في يونيو بنسبة 52٪ لتصل إلى 446 مليون دينار مقارنة بـ 370 مليون دينار وبتراجع بلغت قيمته الإجمالية 192,2 مليون دينار.

وفي تعليقه على التراجع الكبير الذي شهدته الصفقات العقارية خلال يونيو الماضي، قال الخبير والمقيم العقاري عبدالعزيز الدغيشم إن هذا التراجع يعتبر طبيعياً جداً بالنسبة لسوق العقاري الكويتي، خاصة أن شهر يونيو الماضي تزامن مع دخول شهر رمضان المبارك وعطلة عيد الفطر، وفي الوقت نفسه دخول فترة الإجازات والعطلة المدرسية، وهي الفترة التي تشهد خروج أعداد كبيرة من التجار والمواطنين في إجازاتهم الصيفية والسنوية.

وأشار الدغيشم إلى أنه على الرغم من حالة الترقب الشديد الذي يعيشه قطاع العقار في الكويت، إلا أن الطلب على العقار لم ينقطع، إذ مازالت نسبة طلبات الشراء على نفس معدلها السابق، لكن الفرق الوحيد في هذه الأيام هو أن المواطن الكويتي أصبح أكثر انتقائية لسكنه الخاص، كما أنه أصبح أكثر تريثاً، خاصة في ظل الحديث عن تراجع في أسعار بعض المناطق السكنية، أما بالنسبة للمستثمر فإنه مازال يتطلع إلى شراء العقارات الاستثمارية المدرة للدخل وذات المواقع المميزة والأسعار المناسبة.

وتوقع الدغيشم أن يعاود السوق انتعاشه من جديد خلال الربع الأخير من العام الحالي، خاصة في ظل استمرار الطلب على القطاع العقاري الكويتي الذي يرى الكثيرون أنه من أكثر القطاعات أماناً واستقراراً على صعيد المنطقة بشكل عام.

برنت يسجل أسوأ مستوياته منذ 19 عاماً خلال النصف الأول «الوطني»: إنتاج «أوبك» اتخذ منحى خاطئاً

أواخر العام 2008) بالعديد من عمليات خفض سعر تراجع المخزون قد يتسارع في النصف الثاني من العام 2017 والتوازن المرغوب تحقيقه من قبل أوبك أهم ملامح التقرير أن يبلغ توقع التقرير أن يبلغ تراجع المخزون في المخزون 240 مليون برميل بحلول نهاية الربع الرابع من العام 2017 ما قد يؤدي إلى تراجع مخزون دول منظمة التعاون الاقتصادي إلى 2,8 مليار برميل لصافي قريباً من هدف إنتاج أوبك لمؤوسط الخمس سنوات (2,75 مليار برميل). جميع تلك التطورات تؤكد أن عام 2018 سيكون عاماً مفصلياً لأسواق النفط.

دخلت فعلاً في حالة خيم عليها السكون وغيب عنها الانتعاش وذلك بالرغم من الارتفاع المتواصل الذي حققته الأسواق لثمانية أيام متواصلة بحلول نهاية يونيو ومطلع يوليو والذي قد ساهم في دعم مزيج برنت قليلاً. ويعد السبب الصخري الأميركي هو السبب الأول وراء هذا التراجع. ولا يبدو أن حالة الجزع التي خيمت على الأسواق بالأسرعة المفاجئة، وقد تزايدت المطالبات بتحرك أوبك كإحدى الشأن وقبامها بخفض أكبر للانتاج من أجل الإسراع بوتيرة تراجع المخزون. ويبدو أن هذه خطوة محتملة وليست بعيدة باعتبار أن أوبك قد قامت مسبقاً (ولاسيما في

جدير بالذكر أن إنتاج أوبك قد اتخذ منحى خاطئاً وبعيدا عن هدف الإنتاج البالغ 31,75 مليون برميل يوميا. إذ تشير مصادر أوبك الثانوية إلى أن إجمالي الإنتاج للمنظمة قد عاود ارتفاعه إلى مستوى 32 مليون برميل يوميا في مايو ليصل إلى 32,14 مليون برميل يوميا وذلك نتيجة ارتفاع الإنتاج في نيجيريا وليبيا اللتين لا تخضعان لاتفاقية الخفض في نوفمبر. أيضا قد تراجعت قليلا في مايو من 107٪ لتصل إلى 105٪ خلال شهر أبريل نتيجة ارتفاع الإنتاج في العراق وإيران والجزائر. ويبدو أن الأسواق قد

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن تراجع أسعار النفط مرة أخرى وعلى التوالي لم يكن بالحصين، إذ تراجع مزيج برنت هذه المرة إلى أقل مستوياته منذ 10 أشهر ليبلغ 44,8 دولارا للبرميل في الواحد والعشرين من يونيو، حيث بلغ التراجع في أسعار النفط 7٪ منذ أن وافقت الدول من أوبك وخارجها على تمديد خفض الإنتاج تسعة أشهر. وأنهى مزيجي برنت وغرب تكساس المتوسط شهر يونيو عند 47,9 دولارا للبرميل و46,0 دولارا للبرميل على التوالي. وبالفعل، فقد سجل مزيج برنت أسوأ مستوياته خلال النصف الأول من هذا العام وذلك منذ العام 1998.